

بري يطمئن كبار المودعين ويثير فزع اللبنانيين

في هذا الخيار، في ظل انسداد الأبواب أمامها.

وشدّد رئيس مجلس النواب خلال لقاء مع عدد من الزوار على أنّ المطلوب خطوات تعيد تحريك عجلة الاقتصاد وهيكله الدين، لافتاً إلى أنّ هناك الكثير من الأفكار التي تطرح حول الموضوع المصرفي فيما المطلوب في النهاية إيجاد حل وإضاعة شمعة. وأكد بري أنّ ليس وزير المال من قدم الخطة الاقتصادية وهو لم يأت على ذكر كلمة هيركات.

وقد وقع؛ لكن بداية اقراوا الفاتحة وترحموا على الهيركات كما ترجمتم على الكابيتول كونترول. واعتبر أنّ السير بالإصلاحات يجب أن يبدأ بتطبيق القوانين على الجميع خصوصاً بموضوع الفساد ومكافحة الهدر وإصدار وتطبيق القوانين المتصلة بهذين الموضوعين بشرط عدم المس بأموال المودعين.

ولن يتفق بري مع المستقبل والقوات اللبنانية على هدف عدم المس بالودائع بيد أن الأسباب تبدو مختلفة، ذلك أن بري كما حليفه حزب الله لا يريد أن يفقد أحد أهم الروافد المالية المتمثلة في ودائع المواطنين الشيعة التي تقدر بنحو ثلث أموال المودعين في مصارف لبنان.

المحكمة فيه عن اجترار حلول إنقاذية عملية، وانغماسها في تعزيز توقعها الداخلي والإقليمي.

وفيما بدأ محاولة لطماننة المودعين قال بري "أنا أول من قلت إن المس بالودائع هو بمثابة قس الاقداس والحمد لله أننا انتهينا من ذلك الآن". وأضاف أنّ هناك أموراً عدة يمكن اللجوء إليها، مثل مكافحة الفساد وسد أبواب الهدر والحسم من الفوائد وضع سيولة جديدة بعد دمج المصارف وتنقيتها، مشيراً إلى أنّ هذه إجراءات وأفكار لا يمكن حتى لصندوق النقد الدولي أن يرفضها أو أن يعترض عليها، وهي بالتالي تعيد الثقة وتجعل الخارج ينظر إلى لبنان نظرة مختلفة.

وتعمل حكومة حسان دياب اليوم على وضع خطة إصلاحية وعرضها على صندوق النقد الدولي للحصول على دعمه في مواجهة الأزمة المالية التي يتخبط فيها لبنان، باتت تهدد بالخروج عن السيطرة.

وكانت الحكومة التي تولت مهامها في فبراير الماضي قد استبعدت اللجوء إلى الصندوق الدولي للحصول على مساعدة مالية نتيجة فيتو من حزب الله بيد أنها عدلت عن موقفها بتوافق مع الأخير حيث أنه لا مناص من الذهاب

بيروت - أبدي رئيس مجلس النواب اللبناني نبيه بري تشاؤماً حيال الوضع المالي في لبنان، معتبراً أنّ "الإفئاذ صعب جداً ولكن ليس مستحيلًا"، مشيراً إلى أنّ الفجوة تبلغ حوالي 56 مليار دولار ولا يجب أن تتم تغطيتها من أموال المودعين.

وسرّبت الحكومة اللبنانية مؤخرًا مسودة خطة إصلاحية تتضمن جملة من البنود لسد الفجوة المالية من ضمنها "مساهمة استثنائية لكبار المودعين في المصارف"، الأمر الذي أثار ضجة كبيرة حيث أعلنت أبرز القوى السياسية على غرار تيار المستقبل وحزب القوات اللبنانية رفضها المس بأموال المودعين حيث أن هذه الخطوة من شأنها أن تنسف ما تبقى من ثقة في النظام المصرفي.

وتعتزم الحكومة اللبنانية وفق الخطة مصادرة 10 في المئة من أموال كبار المودعين، فيما تبقى أصول 90 في المئة من المودعين محفوظة، في نموذج سبق وأن اتبعته بعض الدول الأوروبية على غرار قبرص للخروج من أزمتها.

ويقول متابعون إن وضع تلك الدول مختلف حيث أنها تستند على مظلة الاتحاد الأوروبي، فيما لبنان يكاد ينفذ الجميع من حوله، بسبب عجز القوى

تحركات تركيا في العراق تدفع إقليم كردستان للتقارب مع «روج آفا»

أربيل تدعم أكراد سوريا في مواجهة كورونا بعد تمنع دمشق



أكراد سوريا يستجدون بني جلدتهم

والمعارضة السورية الذي يتخذ من اسطنبول مقراً له. ولطالما اتسمت العلاقة بين أحزاب المجلس الوطني وحزب الاتحاد الديمقراطي بالتوتر في ظل التباين الفكري القائم بينهما (مرجعيي مسعود برزاني وعبدالله أوجلان) والصراع على قيادة الأكراد في سوريا. وازداد الوضع سوءاً بين الجانبين حينما انتصر المجلس للمعارضة السورية المدعومة من تركيا، فيما فضل الاتحاد الدخول في تحالف غير ملعن مع النظام السوري، نجح من خلاله في وضع يده على العديد من المناطق في شمال سوريا بعد انسحاب الجيش والأمن السوريين منها.

ويلقى المجلس الوطني الكردي دعماً لا متناهياً من قبل حكومة أربيل التي تشرف منذ العام 2014 على تدريب الآلاف من عناصره في مسكرات في شمال العراق، يرفض الاتحاد الديمقراطي عودتهم إلى شمال سوريا.

ويقول مطلون إن الانفتاح المسجل بين المجلس الوطني والاتحاد الديمقراطي هو انعكاس للتحسن في العلاقة بين الأخير والحزب الديمقراطي الكردستاني في العراق. وبلغت المحللون إلى أنه من الصعب الجزم بالمدى الذي سبغته العلاقة بين قيادة إقليم كردستان العراق وقيادة الإدارة الذاتية، مبدئين تشككا في دوافع هذا الانفتاح لاسيما وأنه جاء على خلفية التحركات التركية شمال العراق.

ويرجحون أن تحرك قيادة إقليم كردستان صوب أكراد سوريا نابعاً من الخشية من التوازن التركية التي بدأت تتضح في الفترة الأخيرة لتشكّل خطراً جدياً يطرُق أبوابهم.

وتعتبر أنقرة الاتحاد الديمقراطي الكردي في سوريا وذرعة العسكرية وحدات حماية الشعب تهديداً مباشراً لأمنها القومي لجهة تمسكه بمشروع إقامة حكم ذاتي على حدودها. وترتفع تركيا وجود صلات تنظيمية للحزب وذرعه العسكرية بحزب العمال الكردستاني الذي ينشط على أراضيها وخاض معها منذ ثمانينات القرن الماضي صراعاً مريراً. وسنت تركيا ثلاث عمليات عسكرية تستهدف النزاع العسكرية للاتحاد منذ العام 2016 كان آخرها في أكتوبر الماضي وانتهت بصفقة شاركت فيها روسيا تقوم على تراجع الأكراد إلى نحو 30 كلم داخل الأراضي السورية.

ويريد إقليم كردستان العراق من خلال انفتاحه على الاتحاد الديمقراطي اللعب على هذا الوتر وإرسال رسائل لأنقرة بأنه مستعد للذهاب بعيداً وتوحيد الصف الكردي لتحويل حلم الدولة الكردية إلى واقع، في حال أصرت على سياساتها التوسعية في شمال العراق. ومن غير المرجح أن تلقى هذه الرسائل صدى لدى تركيا التي تدرك بان لا الدول المجاورة الأخرى ستقبل بتحويل الحلم الكردي إلى حقيقة والدليل تجنّد الجميع ضد استفتاء 2017، ولا الأكراد أنفسهم لديهم الإرادة الفعلية للذهاب في هذا المسار في ظل هوس الزعامة الذي يسكن قاداتهم، وهنا يستحضر الممثل الكردي القائل "الجميع عدو الحكول والحجل عدو نفسه".

سأهمت تركيا من خلال تحركاتها في شمال العراق، ومن حيث لا تدري، في إحداث نقلة على مستوى العلاقة بين إقليم كردستان والإدارة الذاتية في شمال سوريا، ولئن تبدي الأوساط الشعبية الكردية ارتياحاً لهذا التحول فإن كثيرين يتشككون في مدى استمراريته.

صابرة دوح

دمشق - تشهد العلاقة بين إقليم كردستان العراق و"روج آفا" في شمال سوريا تقارباً ملحوظاً في الأشهر الأخيرة، وسط تساؤلات حول ما إذا كان هذا التحول سيؤسس لتحالف بين الجانبين أم أن الأمر لا يعدو كونه مجرد رسائل سياسية من حكومة كردستان بامتلاكها ما يكفي من الأوراق لمواجهة تحركات تركيا في شمال العراق.

وتبدي تركيا اهتماماً متزايداً بالساحة العراقية مستغلة ترهل القبضة الإيرانية نتيجة الصراع الجاري مع الولايات المتحدة وعجز طهران عن احتواء تفشي فيروس كورونا الذي بات يهدد بتعجيل انهيارها، فضلاً عن تخبط وارتباك القوى الموالية لإيران التي تجد صعوبات في إرضاء الشارع العراقي الذي كسر حاجز الخوف وانتفض ضد حكامها في أكتوبر الماضي.

وتسعى أنقرة لتعزيز الروابط مع السلطة المركزية في بغداد، بالتوازي مع زيادة دعمها للقوى وشخصيات كبرى ذات توجهات إخوانية على غرار الحزب الإسلامي، مع التركيز على المكون الكرمانلي الذي يبدي ولاءً ملغياً لتركيا يتجاوز حتى ولاء الدولة العراقية، وتتخذ منه أنقرة "حصان طروادة" للتغلغل في العراق.

ويتمركز التركمان في شمال العراق لاسيما في محافظة كركوك، وقران أنقرة على هذا المكون ليستطفتها على المحافظة الغنية بالنفط، والتي يحاول أكراد العراق جاهدين استعادتها بعد طرد قوات البشمركة منها في العام 2017 على خلفية الاستفتاء الشعبي على استقلال إقليم كردستان والذي حشدت بغداد وأنقرة وطهران كل طاقاتها لإجهاضه.

وتنظر حكومة إقليم كردستان بقلق شديد للتحركات التركية لاسيما في شمال العراق، وما يمكن أن ينتج عنه من تهديد مباشر لها ولطموحاتها باستعادة السيطرة على كركوك. ويقول المراقبون إن هذا الوضع فرض على الإقليم البحث في خيارات وأوراق للضغط على أنقرة، ولعل من بينها الانفتاح على الإدارة الذاتية في شمال سوريا.

واحتفت الأوساط الشعبية الكردية في سوريا والعراق، مؤخرًا، بمبادرة رئيس إقليم كردستان نيجيرفان البارزاني بإرسال مساعدات طبية إلى مناطق سيطرة الإدارة الذاتية الكردية بينها أجهزة متطورة للكشف عن فيروس كورونا، في ظل عجز الأخيرة عن الحصول على دعم دولي أو من النظام السوري الذي سبق وانتقد تراخيه في مساعدتها لمجابهة إمكانية تفشي الوباء في تلك الأنحاء.

وأعرب قائد قوات سوريا الديمقراطية التي تزعمها وحدات حماية الشعب الكردية، مظلوم عبيدي، عن امتنانه

وباء كورونا يهدد مسار السلام في السودان

قبل توقيع اتفاق سلام نهائي. وتسربت معلومات بشأن اتفاق شركاء الحكم في السودان على عقد مؤتمر للسلام في يونيو المقبل، وهي خطوة تنتظر إليها الجبهة الثورية بكثير من الشك، لأن الوفد الحكومي سبق وأن طالب بتأجيل حسم ملفات نسب التمثيل في مؤسسات السلطة الحاكمة إلى حين عقد هذا المؤتمر، وهو الطلب الذي واجه رفضاً من قبل مسار دارفور الذي يسعى للحصول على 30 في المئة من إجمالي مؤسسات السلطة العليا.

ويرى مراقبون أن التفاهات بين شركاء الحكم في السودان من دون الجبهة الثورية تجعل من إعلان جوبا الذي وقعت عليه والحكومة الانتقالية في أكتوبر الماضي حبراً على ورق حال جرى تشكيل باقي مؤسسات الحكم دون انتظار تحقيق السلام، وأن الجبهة الثورية ستحارب عليها التعامل مع الواقع السياسي الجديد.

وأوضح أستاذ العلوم السياسية بجامعة بحري في الخرطوم، أبو القاسم إبراهيم آدم، أن الحركات المسلحة تتخوف جداً من انشغال المكونين المدني والعسكري بالأوضاع الصحية جراء انتشار فيروس كورونا، وتصبح قضية المفاوضات ثانوية في ظل الاتفاق على استكمال هيئات الحكم الانتقالي في منتصف مايو المقبل، وإن لم تصل المفاوضات إلى حل نهائي للسلام.

وأضاف "العرب" أن التحركات الأخيرة لشركاء الحكم لاقت ترحيباً شعبياً ما يعني أن المزاج العام يتجه نحو الاهتمام بالأوضاع الاقتصادية قبل السياسية، فيما تسعى الجبهة الثورية إلى ترجمة المكاسب التي حصلت عليها إلى واقع ملموس يمكن مكوناتها من الانخراط في مؤسسات السلطة، وتدرك الجبهة أن تأخير السلام يجعلها في منقطة رمادية بين السلطة الحاكمة والمعارضة.

عقب إعلان رئيس حركة تحرير السودان مني أركو مناوي تعليق مشاركته في التفاوض بسبب تحفظات على نهج الوساطة إثر قرارها بتعديل الحادثات، والدخول في حوارات غير مباشرة المناقشة ملف الترتيبات الأمنية الأكثر تعقيداً.

وتجد الجبهة الثورية صعوبات في إنجاز ملف الترتيبات الأمنية مع هذه التطورات، خاصة أنه يقوم بالأساس على التفاهات السرية، أو ما يمكن تسميته بـ"توافقات تحت الطاولة"، وهو أمر لن يكون متاحاً من خلال تقنية الفيديو كونفرانس. وكشفت مصادر من داخل الجبهة الثورية لـ"العرب" أن استمرار التفاوض أمر حتمي، وأن مني أركو مناوي سيعدو إلى المفاوضات المقبلة في ظل رغبة الحركات في عدم الاضطرار لتعديل المفاوضات من جديد، لأن ذلك سيكون خسارة كبيرة.

الجبهة الثورية تسعى إلى ترجمة المكاسب التي حققتها إلى واقع ملموس يمكنها من الانخراط في مؤسسات السلطة

وتخشى الجبهة الثورية أن يفضي التأجيل المتكرر أو التركيز على الهموم الصحية إلى مفاجات سياسية، من نوعية الاتفاق بين شركاء الحكم، مجلسي السيادة والوزراء وتحالف الحرية والتغيير، على استكمال بناء هيكل السلطة بعيداً عنها، من بين حزمة تفاهات تم التوصل إليها في اجتماع مطول جرى بالتزامن مع مرور عام على الإطاحة بنظام عمر البشير.

وتعذر تكوين المجلس التشريعي وتعيين ولاة مدنيين بسبب اعتراض بعض مكونات الجبهة الثورية على ذلك

الخرطوم - تركز الحكومة السودانية هذه الأيام جهودها في احتواء تفشي فيروس كورونا، الذي يثير الكثير من المخاوف في بلد يواجه مساراً انتقالياً صعباً نتيجة الوضع الاقتصادي وتعثر مسار السلام في غياب عامل الثقة.

وتبدي الجبهة الثورية تشككا في أن السلطة تحاول توظيف الانشغال بمحاربة فيروس كورونا لإعادة خلط الأوراق مجدداً بخصوص عملية السلام. وعقد المجلس الرئاسي للجبهة اجتماعاً الاثنين في جوبا، بعد تلقيه رسالة شفوية من الحكومة حول نتائج الاجتماع الثلاثي بين قوى الحرية والتغيير ومجلسي السيادة والوزراء السبت، وما تمخض عنه من مصفوفة سياسية جديدة، جعل الجبهة تطالب بإرسال نتائج الاجتماع كتابة كي يتسنى الرد عليها كتابة، مشددة على أنه دون السلام لن تكتمل مكتسبات الثورة.

وأكد المجتمعون أن قوى الحرية والتغيير تسعى إلى إقصاء قوى الهامش والجبهة الثورية تحتلظم مؤسس، حيث تجاوزت الشارع ولجان المقاومة، وتوصلت إلى محادثات شهر من الجابحات الوليات بطريقة وصفوها بـ"المخلجة".

وكان من المتوقع أن تشهد المفاوضات التي تجري عبر تقنية الفيديو كونفرانس تقدماً بعد ثمانية أشهر من الجابحات الماراتونية في جوبا، لكن الجبهة الثورية قلقة من تغير المزاج العام مع هيمنة الأوضاع الاقتصادية والصحية على اهتمامات الحكومة.

وتدرك الجبهة الثورية أن حدوث تصدع أو تغير في معالم هذه المرحلة لن يكون في صالحها بعد أن حققت مكاسب سياسية الأشهر الماضية، وسيؤدي استمرار الوضع القائم من دون التوصل إلى سلام نهائي، وتعطيل بناء المؤسسات الحيوية، إلى خسارة الدعم الشعبي. ودفق هذا الشعور الجبهة للتأكيد على ضرورة المواصلة في مفاوضات السلام، وأبرزت النقاش المضيء في الاتفاقيات الثنائية التي وقعها قادة الحركات في المسارات المختلفة مع وفد الحكومة لطماننة الانتصار في مناطق الهامش والأطراف، ومخاطبة الرأي العام السوداني الذي بدأ يتامل من تمديد المفاوضات أكثر من مرة بلا طائل حقيقي، وبات معنياً بالأوضاع الاقتصادية والصحية أكثر من الأمنية.

وأكدت ثمانية من التفظيمات المسلحة والسياسية، المنضوية تحت لواء الجبهة الثورية، في بيان مشترك الأحد، أن العملية التفاوضية مكنت مسارات الوسط والشمال والشرق من الوصول إلى اتفاقيات نهائية، وأنها المرة الأولى التي تجد فيها التفظيمات غير الحاملة للسلح والأقاليم السودان غير المتأثرة بالحرب بصورة مباشرة فرصة للتعبير عن قضاياها في منبر للسلام.

وتحاول الحركات المسلحة التي انخرطت في مفاوضات مع الحكومة منذ أغسطس الماضي إعادة ترتيب أوراقها،



الحرب على كورونا تشغل حمدوك